إلى أعضاء بلدية الكويت

نقد ميزانية البلدية

اعتادت الدوائر الحكومية فى الكويت أن تنشر ميزانية سنوية تبين فيها أوجه الصرف والإيراد لتلك الدوائر . وقد نشرت دائرة البلدية ميزانيتها للدورة الثانية والعشرين ، ولقد اطلعنا عليها ، ويؤسفنا أنها تحوى كثيراً من الغموض والإبهام التى لا تسمح للقارىء العادى أن يفهمها و يستوعب ما فيها ، و يسرنا أن نوضح هذه الميزانية ، وأن نبين أوجه الصرف ، وأن نحلل أنواع الإيرادات ، ونرجوا من محاسب دائرة البلدية ومديرها أن يتحملا النقد بصدر رحب ، لأننا لا نبتغى إلا تحقيق الصالح العام ، وخدمة الكويت ، ونرجوا من أعضاء بلدية الكويت أن يحققوا رجاءنا بأن ينظروا إلى انتقاداتنا بما نعهده فيهم من سعة بال .

مما يؤخذ على هذه الميزانية من ناحية الإيراد تعدد وجوه الإيرادات الغير لازمة لدائرة البلدية ، بحيث ترهق الشعب ولا تزيد فى دخل البلدية شيء يذكر ، كرسوم الذبائح ، ورسوم استهلاك البترول ، ورسوم الحمالين ، ورسوم فتح الدكاكين الجديدة . فمن الواجب إلغاء هذه الإيرادات الطفيفة التى ترهق دافعيها ، ولا تؤثر فى دخل البلدية . فنحن نطلب من البلدية خدمة الجمهور ، وتخفيف الأعباء الملقاة على كاهله ، ونطلب منها مرة أخرى أن تحكم رقابتها على جميع فروع النشاط التى لها اتصال مباشر بالمستهلكين ، وخصوصاً القصابين . فنحن إذ نطلب منها إلغاء رسوم الذبائح ليحق لها آنذاك أن تطلب منهم تخفيض أسعار اللحوم .

أما الرسوم الغريبة فى وضعها الشاذ كرسوم كشفية المدير وكشفية المهندس ، فلقد وقفنا أمامها برهة نتعجب منها لغرابة وضعها لبلد كالكويت ، فمتى كان إرشاد المدير وتوجيهه للجمهور يؤجر للشعب بدل أن يكون خدمة خالصة ، فالمدير يقبض راتبه وكذا المهندس ، فكأن رواتبهم تدفع مباشرة من جيب الجمهور ، فنرجوا ملاحظة هذه النقطة ، ونأمل إلغاءها فى الميزانية القادمة .

ونأمل أن يتنازل المدير وهو الرجل النشيط الغيور على مصالح بنى وطنه فيدلنا على تلك الحكمة بتحويل دائرة البلدية من دائرة لخدمة الجمهور مباشرة إلى دائرة تجارية استغلالية لايهمها إلا الكسب ، و إلا فما حكمة جعل مصاريف تسقيف الأسواق على كاهل المؤجر والمستأجر ، كما تدلنا عليه الميزانية تحت (بند مسترجعات التسقيف) مع العلم بأن ميزانية البلدية ليست عاجزة عن تحمل تلك المصاريف التى تقى سواد الشعب حر الصيف اللافح ، وهل نفهم أن بعض الشوارع التى لم تحض بالتسقيف بأن ليس هناك من يدفع ثمن التسقيف ؟ .

ومما يلفت النظر ذلك الغموض فى مصروفات و إيرادات الشوارع الجديدة ، فيفهم من الميزانية أن نسبة المسترجعات كبيرة إلى تلك المصروفات التى صرفت على الشوارع مما يدعو إلى استحكام الغلاء ، وارتفاع أثمان الأراضى الذى يرهق أصحاب الدخل البسيط الذين أصابهم تعديل الشوارع ، فنرجوا من حضرات الأعضاء أن يغيروا تلك السياسة بمحاولتهم بيع أراضى البلدية بأقل ثمن ممكن مع مراعاة توزيعها توزيعاً عادلاً على المستحقين لها ، أعنى أن لا تعرض بالأسواق فتتاح المنافسة لذوى الدخل الكبير فى منافسة من هم أحق منهم بالحصول على تلك الأراضى ، فيجب أن تُوزع على من ليس لديهم منزلا بشرط أن يكون كويتياً ، ولا شك أن أعضاء البلدية يشاركوننا الرأى فى شدة أزمة المساكن فى الكويت ، وأن البعض يستغل هذه الظروف لكى يحقق أرباحاً بتملك عدداً كبيراً من المنازل و إيجارها بمبالغ خيالية ، وتستطيع البلدية أن تقضى على هذه الأزمة ببيع أراضيها بثمن معقول بالشروط التى تضعها للمستحقين .

أما المصاريف المختلفة للبلدية فتستحق كثيراً من التمعن والتمحيص ، فلقد صدق فيها القول أن هذه الدائرة دائرة ناجحة كدائره تجارية ، فاهتمامها كبير بالعناية نحو موظفيها وعمالها ، ومن هذه الناحية نشكرها ونطالب بالمزيد . فعدد كبير من مستخدمى دائرة البيطرة ومهندسى السيارات والسواقين ومساعديهم والحراس والكناسين تحتل رواتبهم فى الميزانية رقماً كبيراً ، وهذا يدل على كثرة عددهم ونرجوا أن تكون الكويت قد استفادت منهم ، ولكننا نلاحظ أن الشوارع مليئة بالقمامات « والقاذورات » ، وخصوصاً فى الشوارع الرئيسية ، وهذا يدل على عدم العناية ونقص التوجيه ، وضعف المراقبة ، وإلا فكيف يعجز هذا العدد الضخم من الكناسين كما نفهم من الميزانية عن تطهير المدينة ، ونرجوا من المدير أن يطلع على هذا الرقم وهو الذى يبلغ (١٧٣٥٥٦ روبية) كرواتب للكناسين وأن يعيد النظر فى زيادة عددهم إن كانوا ينقصون عن حاجة الكويت .

ونشكر البلدية لعنايتها بإضاءة الشوارع فلقد بلغت مصاريف الإنارة « ١١٦٨٤ روبية » ، ونرجوا الاعتناء بالشوارع الأخرى المعتمة ، وإذا كان لنا أن نقترح لعلاج ضعف التيار الكهربائى فى الكويت لعجز إدارة الكهرباء عن إمداد البلدية بما تطلبه من التيار ، فنقترح أن تشترى البلدية مولداً خاصاً بها لكى تنير به الشوارع وتقلل الضغط على المولد الرئيسى .

أما مصاريف السيارات فيدهشنا المبلغ الكبير الذى تستهلكه كثمن للأدوات ويبلغ « ٩٧٠٦٣ روبية » وأجور السيارات فى كل مشروع يكلف مبالغ طائلة ، فنحن نقترح إذاً شراء سيارات جديدة خاصة بالبلدية لتلافى هذه المبالغ الضخمة التى تضيع هباء .

ونلاحظ فى بعض البنود تقديرات جزافية لبعض أبواب الصرف ، كمصروفات « الكراج » العام فتُظهر الميزانية أن إيجار «الكراج» السنوى «١٥٠٠٠ روبية» أى أن الإيجار الشهرى يبلغ « ١٢٠٠ روبية » تقريباً وغير ذلك مما يخصه من مصروفات تعمير ، فنرجوا أن يعاد النظر فى هذا المصروف ويُتوخى الاقتصاد . ولا يستطيع الباحث أن يمر على الأجور الكبيرة التى تُدفع للعمال دون أن يستغرب من نسبة المواد الإنشائية إلى تلك الأجور ، فى بعض البنود نجد أن أجور العمال تساوى المواد الإنشائية ، والمصاريف الأخرى مجتمعة التى تخص ذلك البند ، كما تظهر الميزانية تحت بند مصاريف أرصفة الصفاة ، وشارع نايف ، فنجد أن مصاريف المواد الإنشائية مع المصاريف الأخرى مجتمعة تبلغ « ٣١٨٠٠ روبية » أما أجور العمال فتبلغ (٢٨٧١٩ روبية)

لذا نجد أن المبالغ التى تدفع للعمال مبالغ كبيرة جداً تبلغ أكثر من «٤٠٠ ألف روبية» غير أجور العمال المدمجة مع مصاريف أخرى لم نستطع حصرها ، فهو مبلغ كبير يستحق إعادة النظر فى الرقابة على العمال من حيث كفاءتهم الإنتاجية ، ونقترح الأخذ بالطرق الحديثة لرقابتهم وتوجيههم ونقترح أيضاً استخدام الآلات على نطاق واسع لما تؤديه من خدمات كبيرة بسرعة وإتقان كبير لتلافى تلك المصاريف الضخمة ، ويزيد عجبنا مصاريف المراحيض العامة فقد كلفت أكثر من «٨٥٠٠٠ روبية» وهو مبلغ كبير ، وإننا لا نعرف أنواع المواد المستخدمة ولكننا نشير باستخدام مواد إنشائية أخرى أرخص من تلك التى استعملت ، وأن تُطرح مشترياتها وأعمالها الإنشائية فى مناقصات عامة لتقلل من مصاريفها .

أما عن « الميزانية » من الناحية الحسابية الفنية وتسميتها بهذا الاسم فمع شديد الأسف إن هذه التسمية تكرار لخطأ سنوى يقع فيه المحاسبون فى الكويت ، فهى ليست كذلك بل هى كشف حساب بأعمال السنة تبين أوجه الصرف وأنواع الإيرادات ، ويؤسفنا أيضا أن هذه (الميزانية) اشتملت على كثير من نواحى الغموض ، ولم يحالفها التوفيق فيما يتطلب فيها من التنظيم والتبويب والتوضيح ، فمن ناحية عدم تفصيل بعض أبواب الصرف وتجميعها تحت بند واحد ، ومن ناحية

أخرى كانت الاصطلاحات التى استعملت شديدة الغموض ، فكان الأحرى بأن تستعمل اصطلاحات أكثر تفسيراً بحيث تكون أقرب إلى فهم الجمهور ، لأنه يتطلب من الميزانية الوضوح لتبين نتيجة أعمالها ، وتعطى القارىء فكرة صحيحة ليتعرف على ما ينبغى معرفته بسهولة ويسر .

وأخيراً نرجوا أن تصدر مع الميزانية مذكرة تفسيرية تبين مدى ما قامت به البلدية من أعمال ، ووضع احصائية تبين عدداً للمشروعات التى نفذتها ، والحالات التى عالجتها دائرة البيطرة مثلا .

ونرفق مع هذا الإيضاح كشفاً بنتيجة أعمال دائرة حكومية وميزانية عمومية لها .

نتيجة أعمال دائرة حكومية من ١ يناير سنة ١٩٥٠ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١

مشتريات مواد أولية			بيع عقارات
مشتريات عقارات فتح شوارع			بيع مواد أولية
مصاريف فتح شارع			بيع أنقاض
مصاريف السيارات			مسترجعات
— أدوات			
— بترول			
— زيوت			
— تصليحات			
— مصاريف أجور السيارات			
— مصاريف عربات نقل			
— مصاريف إطعام العمال			
— مصاريف الكراج العملى			إيراد الميناء
مهايا مختلفة			رسوم مختلفة
— رواتب المهندسين			
— رواتب الأطباء			
— رواتب العمال			
— رواتب السواقين			الإيرادات المحصلة من الشوارع الجديدة
— متفرقات			بيع ممتلكات للبلدية
			الرصيد

الميزانية العمومية لدائرة حكومية فى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١

مبانى وأراضى			إلى المالية
عقارات			رصيد العام الماضى
آلات			دائنون
أثاث			مصروفات مستحقة
حيوانات			
مواد إنشائية			
مدينون			
إيرادات مدفوعة مقدماً			
بنك			
صندوق			
الرصيد			